الفجوة بين الجنسين في تزايد أعم

بسبب جائحة كوفيد-19

أعباء الجائحة

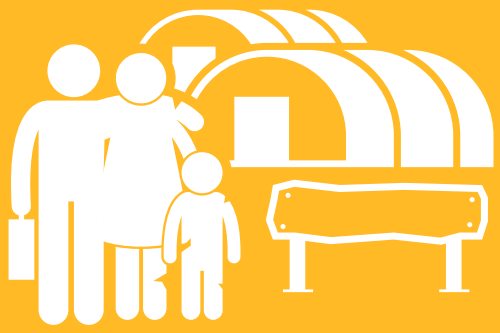

طالت النساء واللاجئين والنازحين داخلياً والعمال المهاجرين بدرجة أكبر

الفجوة بين الجنسين

40%

3.2% الفقر

1.2% البطالة

مشاركة النساء في القوى العاملة

20.53%
مخاطر متزايدة

3 التطورات الاجتماعية وديناميات قضايا الجنسين

ألف. حالة المساواة بين الجنسين

لم تسجل مؤشرات المنطقة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أي تقدم منذ عام 2018. ووفقاً للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2020[1]، لا تزال الفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية عند 40.05 في المائة، وهي أعلى نسبة على الصعيد العالمي مقارنة بالمناطق الأخرى. وهناك مخاوف من أن تؤدي الأزمة الصحية الحالية إلى اتساع الفجوة بين الجنسين، فتؤدي إلى خسارة ما أُحرز من تقدم. ويقسم التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2020 الفجوة إلى أربعة أبعاد موضوعية هي: الصحة والبقاء على قيد الحياة؛ والتحصيل العلمي؛ والمشاركة الاقتصادية والفرص الاقتصادية؛ والتمكين السياسي. وما سجلته مؤشرات المنطقة العربية لا يصل إلى المتوسط العالمي البالغ 32 في المائة. تتصدر الإمارات العربية المتحدة الأداء في المنطقة، حيث تصنف في المرتبة 120 من بين 153 دولة، تليها الكويت (المرتبة 122)، فتونس (المرتبة 124). وترتيب البلدان العربية يسجل أدنى قدر من التباعد، فتتقارب نتائجها في أسفل سلم الترتيب. وسجلت الجمهورية العربية السورية (المرتبة 150) والعراق (المرتبة 152) واليمن (المرتبة 153) أدنى المراتب بين 153 بلداً على الدليل.

وتتباين البلدان العربية من حيث المؤشرات الفرعية، فيقترب معظمها من تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم والصحة. وفي المتوسط، تعيش المرأة أكثر من الرجل في جميع البلدان العربية، باستثناء البحرين والكويت. والفجوة بين الجنسين في التعليم ضيقة، يقترب متوسطها من 1، ولكن مع فوارق كبيرة بين البلدان. وعلى سبيل المثال، لا تتجاوز، في اليمن، نسبة النساء الملمّات بالقراءة والكتابة 35 في المائة، مقارنة بنسبة 78 في المائة من الرجال. وفي المغرب وموريتانيا، لا يزال الفارق في نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الجنسين عند 20 في المائة تقريباً. ومن الناحية الإحصائية، يتبين من المؤشرات الفرعية المتعلقة بالتحصيل العلمي والصحة والبقاء على قيد الحياة أن المنطقة تسجل أداءً جيداً. غير أن اتساع الفجوة بين الجنسين يعود إلى المؤشرين الفرعيين الآخرين.

فدرجة المؤشر الفرعي للتمكين السياسي تقل عن 10 في المائة في المنطقة، وهي الأسوأ بين جميع المناطق. ولدى عُمان (المرتبة 150) واليمن (المرتبة 151) أدنى الدرجات على هذا المؤشر الفرعي، حيث تكاد المرأة تغيب تماماً عن الساحة السياسية. وعلى الرغم

الرسائل الرئيسية

- في المنطقة العربية، وحتى قبل جائحة كوفيد19-، كانت الفجوة بين الجنسين في تزايد، مع عقبات داخلية تحُول دون معالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية. وبعد وقوع الجائحة، باتت الأزمات الاجتماعية وتلك المتعلقة بقضايا الجنسين أعمق وأكثر تعقيداً.
- لقد طالت الأعباء التي تسببت بها الجائحة النساء واللاجئين والنازحين داخلياً والعمال المهاجرين بدرجة أكبر من غيرهم.
- والفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية هي الأعلى في العالم، ويبلغ معدلها 40 في المائة. من المتوقع أن ترتفع معدلات الفقر بمقدار 3.2 نقطة مئوية في عام 2020، إلى جانب زيادة بمقدار 1.2 نقطة مئوية في البطالة.
- وتعرِّض هذه الأزمة ما نسبته 31.4 في المائة من مجموع القوى العاملة العربية، أي حوالي 39.8 مليون عامل، لمخاطر اقتصادية. ولا يزال معدل مشاركة النساء في القوى العاملة هو الأقل في العالم، فلا يتجاوز 20.53 في المائة.

الشكل 1.3 **المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين حسب المنطقة في عام 2019**

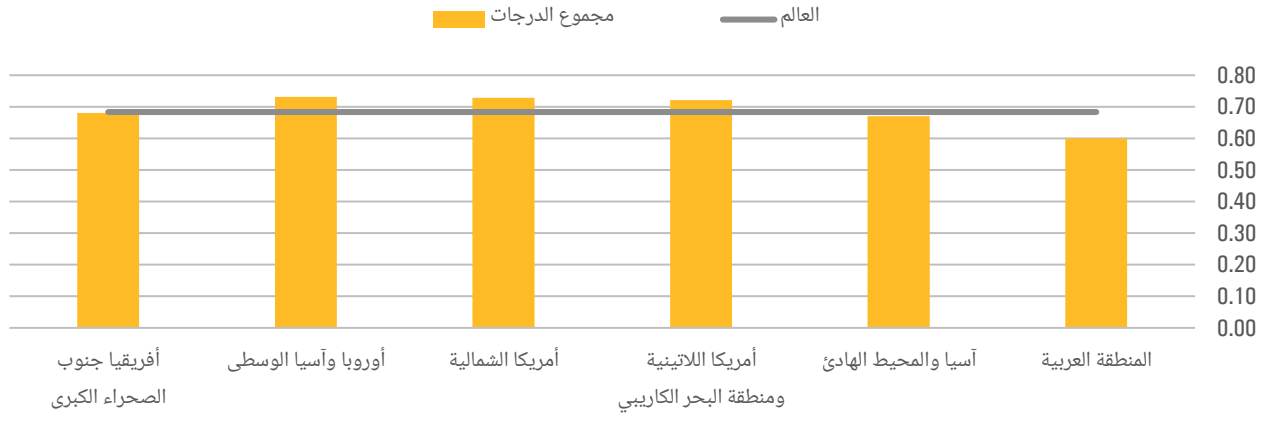

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى World Economic Forum, 2019.

ملاحظة: رُجحت نتائج المتوسطات الإقليمية بعدد السكان، بالاستناد إلى بيانات السكان المستمَدّة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التي وضعها البنك الدولي.

من أن النسبة المئوية للمقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات العربية في تزايد، فهي لا تزال دون المتوسط العالمي. كما أن المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية والفرص الاقتصادية منخفضٌ في المنطقة، مع تمييز منهجي ضد المرأة في سوق العمل. وفي المتوسط، يقل، في المنطقة، دخل المرأة عن دخل الرجل بنسبة 28 في المائة. وفي 16 بلداً عربياً، يشارك أقل من نصف النساء في سن العمل في القوى العاملة. وفي ست من هذه البلدان، تقل نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة عن 20 في المائة.

وقد اعتمدت غالبية البلدان العربية برامج للضمان الاجتماعي خلال العقد الأخير، ولكن نطاق التغطية بهذه البرامج لا يزال منخفضاً، ولا سيما بين النساء. ونتيجة لانخفاض مستوى مشاركة النساء في القوى العاملة، ارتفعت معدلات البطالة بينهن لتبلغ 19.96 في المائة في عام 2019. ومن المتوقع أن تتسع الفجوة بين الجنسين في البطالة في عام 2020[2].

ولطالما واجهت النساء في المنطقة أبعاداً متعددة من التمييز، ومع التحديات الإضافية التي يفرضها الوباء، فهن يتحملن أعباءً عديدة على مختلف المستويات. وعلى غرار أي حالة إنسانية أخرى، يُتوقع أن تتباين آثار الوباء على الرجال والنساء والفتيان والفتيات. فعلى سبيل المثال، ترتفع معدلات الأمية بين النساء في المنطقة، إذ أشارت التقديرات، في عام 2018[3]، إلى معدل 26 في المائة، ويؤثر ذلك على قدرتهن على الحصول على المعلومات عن الوباء أثناء عمليات الإغلاق، كما يعسّر السُبُل المتاحة لهن من أجل طلب المساعدة. وهناك، في المنطقة، 84 مليون امرأة غير متصلة بالإنترنت ولا تتوفر لها

إمكانية الوصول إلى الهواتف المحمولة. وستؤثر الجائحة بشكل غير متناسب على هؤلاء النساء، لا سيما وأن بعض الوظائف ستستمر عن بُعد أثناء عمليات الإغلاق هذه.

قبل الجائحة، أفاد ما نسبته 37 في المائة من النساء المتزوجات في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط[4] بأنهن تعرضن أو يتعرضن للعنف الجنسي أو البدني. ومع انتشار الجائحة، والخوف من العدوى، وانعدام الأمن الغذائي، والإجهاد الاقتصادي، وإغلاق المجتمعات المحلية، تفاقم العنف، وخاصة العنف القائم على نوع الجنس، مع عزلة النساء مع مرتكبي هذا العنف ضدهن أثناء عمليات الإغلاق. وقد أفادت «أبعاد»، وهي منظمة لبنانية غير حكومية، بزيادة بنسبة 50 في المائة خلال عام 2020، مقارنة بعام 2019، في عدد المكالمات الهاتفية التي تلقاها خط المساعدة الخاص بالمنظمة للإبلاغ عن العنف المنزلي، وسُجِّل ثلث تلك المكالمات خلال شهر آذار/مارس 2020. وسُجلت زيادة مماثلة في معدلات العنف المنزلي المُبلَّغ عنها في إسبانيا وإيطاليا والصين وفرنسا. ومع انقطاع نساء كثيرات في المنطقة عن أسرهن وأصدقائهن، وعدم اتصالهن بالإنترنت والهواتف المحمولة، تفاقمت المخاطر التي تتعرض لها ضحايا العنف المنزلي. وتجتمع التحديات الاقتصادية الكبيرة مع ظروف العزل المفروض لتزيد من شدة الضغوط التي يتعرض لها الأفراد والأسر، ولتُشكِّل دافعاً إضافياً نحو السلوك العنيف.

ولا تجرم بلدان عربية عديدة الاغتصاب الزوجي والعنف المنزلي، بل وقليلة هي بلدان المنطقة التي توثّق معدلات العنف القائم على نوع الجنس. وقد كان التماس المساعدة في حالات العنف المنزلي صعباً، حتى قبل الأزمة، ولكن يُتوقع أن تعطّل الجائحة، وبشدة، خدمات الوقاية من العنف والاستجابة له المنقِذة للأرواح، إذ تتعرض المؤسسات العامة ونُظُم القضاء والشرطة لضغوط كبيرة، وكثيراً ما تواجه نقصاً في الموظفين وصعوبات في تنسيق خدماتها لتقديم الدعم الفعال للنساء والفتيات. ومن المرجح أن تفقد أعمال العنف أولويتها أثناء الجائحة، ما يعني إفلات الجناة، وتَعرُّض الإجراءات القانونية للتأخير أو التعطيل. ونتيجة لهذا لوضع، تواجه الناجيات من العنف الأسري مصاعب جمّة في التماس المساعدة، مع محدودية الخدمات المتاحة وقلة المعرفة بشأنها. وعلاوة على ذلك، تواجه الخدمات الاجتماعية، بصورة خاصة، مصاعب في الوصول إلى ضحايا العنف القائم على نوع الجنس في مناطق النزاع، مثل الجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، وليبيا، واليمن.

وقد أصيبت نُظُم الرعاية الصحية، في جميع أنحاء العالم، بصدمة من جراء الجائحة وسياسات الاحتواء التي اعتُمِدت للتصدي لها. وقد أصبح الحصول على الخدمات الصحية المعيارية أكثر صعوبة مع توجيه الموارد المالية والمرافق الصحية نحو احتواء الأزمة. ويتبين ذلك من عدد الملاجئ المخصصة للنساء والفتيات التي إما أُغلقت لتجنُّب انتشار الفيروس، أو تحولت إلى مرافق صحية لعلاج المصابين بكوفيد-19. ونتيجة لهذه العوامل، تتزايد صعوبة حصول النساء والفتيات على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في المنطقة.

84 مليون امرأة غير متصلة بالإنترنت ولا تتوفر لها إمكانية الوصول إلى الهواتف المحمولة

37% من النساء المتزوجات في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط أفدن بأنهن تعرضن للعنف الجنسي أو البدني

تواجه الناجيات من **العنف الأسري مصاعب جمّة** في التماس المساعدة، مع محدودية الخدمات المتاحة وقلة المعرفة بشأنها

باء. الفقر وعدم المساواة

في 14 بلداً تتوفر فيها بيانات عن الفقر، تشير التقديرات الأولية إلى أن الجائحة قد ترفع من معدلات الفقر، من 29.2 في المائة كما كانت في عام 2019 إلى 32.4 في المائة في عام 2020، قبل أن تتراجع إلى 32.1 في المائة في عام 2021، ما يعني ازدياد العدد الإجمالي للفقراء في هذه البلدان، من 101 مليون في عام 2019 إلى 116 مليون في عام 2021[5]. ويقيم الجزء الأكبر من سكان المنطقة الفقراء (أكثر من 80 في المائة) في أربعة بلدان، هي: الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر واليمن. وقد أثر التباطؤ الاقتصادي سلباً على فرص العمل والأجور الحقيقية وتدفق التحويلات المالية. وقد تشتد التداعيات على بعض الفئات المعرضة للمخاطر بدرجة خاصة، مثل النساء والشباب والعاملين في القطاع غير النظامي الذين لا يستطيعون الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية والتأمين ضد البطالة.

وتستند التقديرات في الجدولين 1.3 و2.3 إلى توقعات النمو اعتباراً من نيسان/أبريل 2020، وإلى خطوط الفقر الوطنية غير القابلة للمقارنة التي قد لا تمثل بدقة تكاليف المعيشة الحالية. ومن الأمثلة على ذلك لبنان، الذي عانى من صدمات نمو متعددة خلال العام الماضي، بما في ذلك انخفاض حاد في قيمة عملته وما نتج عن ذلك من معدل تضخم بعدة أضعاف. ومع استخدام معدل محدَّث لنمو الدخل القومي (حيث تُبين نتائج أيار/مايو 2020 أنه تراجع، من -1.2 في المائة في عام 2019، إلى -12.8 في المائة في عام 2020، قبل أن يعود إلى 2.3 في المائة في عام 2021)، وخط وطني للفقر أكثر ملاءمة يمثل تكلفة الاحتياجات الأساسية (8.5 دولار في اليوم بحسب معادل القوة الشرائية بالدولار كما كان في عام 2011)، برزت تقديرات أكثر واقعية للفقر: 8.2 في المائة (أقل من 0.5 مليون إنسان) في عام 2019، ثم 23.4 في المائة (1.1 مليون إنسان) في عام 2020، و21.4 في المائة (مليون إنسان) في عام 2021[6].

وفي ضوء هذه التوقعات، باتت التدابير الرامية إلى معالجة الفقر في المنطقة العربية أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولكن، من الضروري التأكيد على أن الجائحة إنما أبرزت اتجاهات كانت قائمة أصلاً للفقر. فالمنطقة العربية هي المنطقة النامية الوحيدة التي ارتفعت فيها معدلات الفقر، وعلى جميع وسائل القياس، خلال الفترة 2010-2018[7]. ويعود ذلك، بالدرجة الأولى، إلى الصراع والركود الاقتصادي، بحيث أضحى الفقر تحدياً إنمائياً كبيراً ومتفاقماً، ليست الجائحة سببه الرئيسي.

وللتصدي للفقر المتزايد، يمكن لبلدان الدخل المتوسط والمرتفع أن تستفيد من الثروة الكبيرة التي تتركز في أيدي عدد صغير من مواطنيها. ويقارن الجدول 3.3 بين الأصول

المقدرة لأغنى 10 في المائة من سكان البلدان من ناحية، وعمق الفقر في هذه البلدان في عام 2019. وفي بلدان الدخل المتوسط العربية، بما فيها لبنان، لا تتجاوز تكلفة سد فجوة الفقر نسبة تتراوح بين 1 و5 في المائة من ثروة العُشر الأغنى من سكان هذه البلدان. وبالمقابل، يتطلب سد الفجوة في أقل البلدان نمواً العربية نسبة أعلى من أصول العشر الأغنى، بل لعلها تتجاوز قيمة هذه الأصول[8].

وفي هذه البلدان، تمثّل «الاستجابات الوطنية على مستوى السياسات» التي اقترحتها الإسكوا حلاً أقرب إلى الواقعية على الأجل القصير. والحكومات العربية مدعوة إلى إنشاء صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي للبلدان المعرضة للمخاطر، مثل أقل البلدان العربية نمواً، ولا سيما في أوقات الأزمات. وينبغي للصندوق أن يستهدف السكان الفقراء والمعرضين للمخاطر، وأن يكفل الاستجابة السريعة، وأن يوفر الإغاثة أثناء حالات نقص الأغذية وحالات الطوارئ الصحية وغيرها من الكوارث. ويتطلب نجاح الصندوق دعماً كاملاً للمبادرة من بلدان مجلس التعاون الخليجي الغنية.

الجدول 1.3 **معدلات الفقر المتوقعة باستخدام خطوط الفقر الوطنية، 2018-2021 (بالنسبة المئوية)**

البلد	2018	2019	2020	2021
الأردن	17.7	19.6	23.2	22.2
تونس	12.7	12.7	15.4	15.1
الجزائر	3.1	3.1	4.0	4.2
جزر القمر	41.4	41.4	43.0	43.4
الجمهورية العربية السورية	78.8	76.8	78.8	79.9
جيبوتي	20.7	19.6	20.1	19.1
السودان	46.0	48.2	53.4	55.6
العراق	18.0	17.9	23.2	22.4
دولة فلسطين	38.4	38.4	44.3	44.2
لبنان (توقعات نيسان/أبريل 2020)	7.8	7.8	12.7	12.1
لبنان (توقعات محدَّثة في أيار/مايو 2020)	7.8	8.2	23.4	21.4
مصر	32.7	29.2	31.9	29.3
المغرب	3.1	2.3	3.3	3.6
موريتانيا	30.9	28.9	31.6	31.8
اليمن	73.6	73.7	79.0	80.3
المنطقة العربية	30.0	29.2	32.4	32.1

المصادر: E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.10؛ E/ESCWA/CL3.SEP/2020/TP.8.

ملاحظة: في لبنان، أدى تسارع تدهور أوضاع النمو والتضخم إلى ارتفاع في معدلات الفقر المتوقعة.

الجدول 2.3 عدد الفقراء على أساس نسبة الفقراء من مجموع عدد السكان، باستخدام خطوط الفقر الوطنية، بملايين السكان، 2018-2021

البلد	2018	2019	2020	2021
الأردن	1.8	2.0	2.4	2.3
تونس	1.5	1.5	1.8	1.8
الجزائر	1.3	1.3	1.7	1.9
جزر القمر	0.3	0.4	0.4	0.4
الجمهورية العربية السورية	13.3	13.1	13.8	14.6
جيبوتي	0.2	0.2	0.2	0.2
السودان	19.2	20.6	23.4	25.0
العراق	6.9	7.0	9.3	9.2
دولة فلسطين	1.8	1.8	2.1	2.2
لبنان (توقعات نيسان/أبريل 2020)	0.5	0.5	0.9	0.8
لبنان (توقعات محدَّثة في أيار/مايو 2020)	0.5	0.5	1.1	1.0
مصر	32.1	29.3	32.6	30.6
المغرب	1.1	0.8	1.2	1.3
موريتانيا	1.4	1.3	1.5	1.5
اليمن	21.0	21.5	23.5	24.5
المنطقة العربية	102.4	101.4	114.9	116.3

المصادر: E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.10؛ E/ESCWA/CL3.SEP/2020/TP.8.

ملاحظة: في لبنان، أدى تسارع تدهور أوضاع النمو والتضخم إلى ارتفاع في معدلات الفقر المتوقعة

الجدول 3.3 التكلفة على البلدان لسد فجوة الفقر وثروة العُشْر الأغنى

	متوسط ثروة العُشر الأغنى وطنياً، 2019 ($2019)	البالغون ضمن العُشر الأغنى وطنياً، 2019 (بالآلاف)	ثروة العُشر الأغنى في عام 2019 (بملايين الدولارات)	تكلفة سد فجوة الفقر في عام 2019 (بملايين الدولارات)	تكلفة سد فجوة الفقر كنسبة من ثروة العُشر الأغنى، 2019 (بالنسبة المئوية)
الأردن	214 163	551	964 89	816	0.9
تونس	227 86	811	939 69	584	0.8
الجزائر	342 60	698 2	821 162	362	0.2
العراق	705 93	979 1	423 185	735 1	0.9
لبنان	069 360	421	409 151	381	0.3
مصر	771 99	831 5	755 581	952 8	1.5
المغرب	181 84	361 2	777 198	120	0.1
بلدان الدخل المتوسط	285 98	652 14	087 440 1	950 12	0.9
جزر القمر	734 33	42	427 1	211	14.8
الجمهورية العربية السورية	477 13	966	024 13	365 7	56.5
جيبوتي	685 18	58	089 1	49	4.5
السودان	258 3	047 2	670 6	559 8	128.3
موريتانيا	521 14	231	354 3	529	15.8
اليمن	270 32	458 1	050 47	951 8	19.0
أقل البلدان نمواً	117 15	803 4	615 72	665 25	35.3
المجموع	752 77	456 19	702 512 1	615 38	2.6

المصادر: E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.9.

جيم. ديناميات سوق العمل

المشاركة في القوى العاملة

البطالة

تتأثر القوى العاملة في المنطقة العربية سلباً بتداعيات الجائحة على طرائق العمل، وكذلك بتدابير الإغلاق التي تطال معظم القطاعات. وهذه الأوضاع، مع ما يصحبها من انخفاض حاد في الناتج الاقتصادي، توقع خسائر جسيمة بالأعمال التجارية في مجموعة من القطاعات الاقتصادية. وتتفاقم المخاطر في بعض القطاعات نتيجة لما تشهده المنطقة من التدهور الواقع والمتوقع في الأنشطة الاقتصادية. أفادت منظمة العمل الدولية بأن ملايين العمال باتوا عرضة للتسريح وفقدان الدخل، ولا سيما العمال الذين لا تغطيهم برامج الحماية الاجتماعية. وفي المنطقة العربية سيطال النصيب الأوفى من انخفاض ساعات العمل وفقدان الوظائف القطاعات الأكثر تأثراً التي يعمل فيها 39.8 مليون إنسان[9]، أي ما يمثل 31.4 في المائة من القوى العاملة العربية. ويواجه هؤلاء العمال الآن انخفاضاً حاداً في الناتج الاقتصادي، وخطراً محدقاً بفقدان وظائفهم. ورغم ذلك، تقلّ، في المنطقة العربية، نسبة العاملين في القطاعات المعرضة للخطر، البالغة 31.4 في المائة، عن المتوسط العالمي البالغ 37.5 في المائة، وهو المعدل قبل الأخير مقارنة بالمناطق الأخرى.

وقد صنفت منظمة العمل الدولية آثار الجائحة في الناتج الاقتصادي من حيث القطاعات على الصعيد العالمي. والقطاعات الأكثر تضرراً، التي تنطوي على أعلى المخاطر الاقتصادية للعمال، هي: تجارة الجملة والتجزئة، والتصنيع، والعقارات والأنشطة التجارية، وخدمات الإقامة والأغذية. تشمل هذه القطاعات معظم المؤسسات المعرضة للخطر في المنطقة، ولا سيما قطاع تجارة الجملة والتجزئة. وتتركز نسبة 31.4 في المائة تقريباً من عمالة المنطقة في هذه القطاعات التي تستخدم ملايين العمال ذوي المهارات المتدنية والأجور المنخفضة. وتشكل النساء ما متوسطه 12.58 في المائة من العاملين في هذه القطاعات[10]. إلا أن النساء يشكلن ما نسبته 47.7 في المائة من العاملين في أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي في المنطقة العربية[11]، ما يعني أنهن على خط المواجهة في التصدي لجائحة كوفيد-19.

المشاركة في القوى العاملة

في المنطقة العربية أدنى نسبة مشاركة في القوى العاملة في العالم. ويُعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى تدني مستوى مشاركة النساء في سوق العمل. ومشاركة المرأة في العمل في المنطقة العربية هي أدنى نسبة في العالم، وتقدَّر بنسبة 20.53 في المائة، أي أقل بكثير عن المتوسط العالمي البالغ 47.66 في المائة. وبالمقابل، يبلغ

متوسط معدل مشاركة الذكور 73.67 في المائة، ما يشير إلى فجوة كبيرة بين الجنسين في المشاركة.

وتشمل التحديات التي تحُول دون مشاركة المرأة في القوى العاملة والحصول على وظائف أفضل: القيود على الحصول على الخدمات المالية، وانخفاض المرتبات، ومحدودية التنقل، والتحرش في الأماكن العامة[12]. وفي بعض أقل البلدان العربية نمواً، تبلغ معدلات مشاركة الذكور في القوى العاملة خمسة أضعاف معدل الإناث، والنساء خارج القوى العاملة هنَّ في الغالب ربات منازل، وفي حين أن معظم الرجال خارج القوى العاملة طلاب. ولم يؤدِّ التناقص الكبير في فجوة التعليم بين الجنسين إلى تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل. وفي بعض البلدان، أدى ارتفاع مستويات التعليم العالي بين النساء إلى زيادة البطالة بسبب عدم توفر الفرص أمام النساء المتعلمات. وهذه المفارقة هي نتيجة للعوامل الثقافية والمسؤوليات الأسرية، والتمييز، وعدم توفر الفرص للمرأة في سوق العمل. وتتبين منها أهمية تطبيق نَهج ينطلق من الأعلى إلى القاعدة لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين، ولكن لا يقلّ عنه أهمية نشر نَهج ينطلق من القاعدة إلى الأعلى، يتحدى السلوكيات الاجتماعية والثقافية السائدة. فالحواجز الاجتماعية في المنطقة عامل أساسي في تكريس أوضاع النساء كاحتياطي بشري غير مستغَل ولا حتى مُعتَرَف به. والنساء اللواتي لا يلتفتن إلى هذه الحواجز هن الأرجح لأن يشاركن في القوى العاملة.

البطالة

حتى قبل انتشار الوباء، كانت معدلات البطالة في المنطقة مرتفعة إلى حد يمثل تحدياً إنمائياً رئيسياً. لدى المنطقة أحد أعلى معدلات البطالة في العالم، ولا سيما بين النساء والشباب. والفجوة بين الجنسين، من حيث معدلات البطالة، هي الأعلى في العالم، إذ تشير التقديرات إلى معدل 19.96 في المائة بين النساء، مقارنة بمعدل 7.83 في المائة للذكور، ولكن كلا المعدلين أعلى من المتوسط العالمي. ومعدل البطالة بين الشباب، البالغ 26.44 في المائة، هو الأعلى في العالم، ويتضح ذلك إذا ما قورن بالمتوسط العالمي البالغ 13.62 في المائة. والمعدل بين الشابات هو الأعلى في جميع المناطق، فيصل إلى 38.47 في المائة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 13.07 في المائة[13]. ويشكل الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) ما يقرب من 17 في المائة (74 مليون نسمة) من سكان البلدان العربية[14]، ومعدلات البطالة بينهم أعلى بخمس مرات منها لدى البالغين، ولا سيما في القطاع غير النظامي[15].

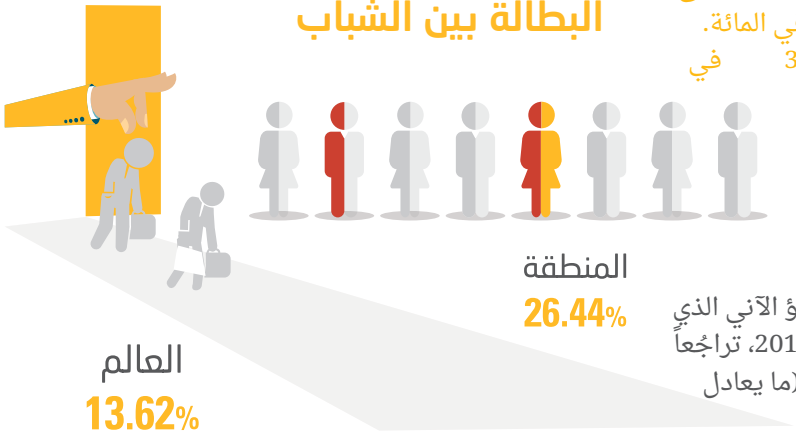

وستفاقم الجائحة من هذه الأوضاع (الشكل 3.3). ووفقاً لنموذج التنبؤ الآني الذي طورته منظمة العمل الدولية[16]، شهدت المنطقة العربية، مقارنة بعام 2019، تراجُعاً بنسبة 2.2 في المائة في ساعات العمل في الربع الأول من عام 2020 (ما يعادل 3 ملايين وظيفة بدوام كامل)، و19.65 في المائة في الربع الثاني (ما

الشكل 2.3 **إسقاطات المتوسطات الإقليمية للبطالة والمشاركة في القوى العاملة، 2018-2022**

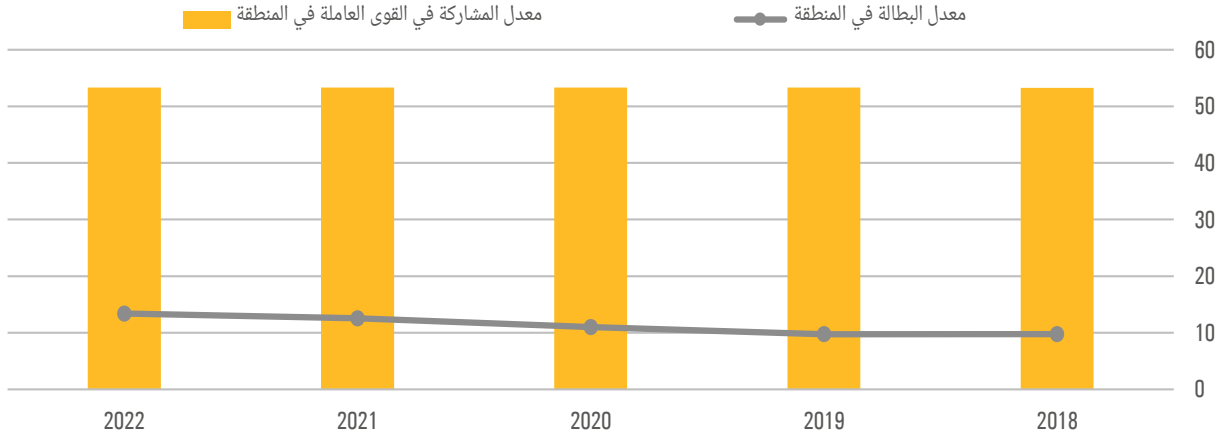

المصدر: من تجميع الإسكوا.

يعادل 23 مليون وظيفة بدوام كامل)، و12.8 في المائة في الربع الثالث (ما يعادل 15 مليون وظيفة بدوام كامل). ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة بحوالي 1.2 نقطة مئوية[17].

وسيطال تزايد البطالة جميع البلدان العربية. ففي المملكة العربية السعودية، سيرتفع معدل البطالة بحوالي 1.39 نقطة مئوية في عام 2020، ثم بما يعادل 1.83 نقطة مئوية في عام 2021. وأما قطر، التي لديها أحد أدنى معدلات البطالة في العالم، فستتزايد البطالة فيها بنحو 2.03 نقطة مئوية في عام 2020، فتتخطى معدلات البطالة 1 في المائة لأول مرة منذ سنوات عدة، وتصل إلى 2.12 في المائة في عام 2020، ثم إلى 4.77 في المائة في عام 2021. وقد أعلنت قطر عن حزمة تحفيز بقيمة 23 مليار دولار لدعم القطاع الخاص مالياً واقتصادياً، ما قد يحد من البطالة. واعتمدت الإمارات العربية المتحدة حزمة تحفيز مماثلة؛ ومع ذلك، من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة بنسبة 2.85 نقطة مئوية في عام 2020، ليصل إلى 5.2 في عام 2020، ثم إلى 6.92 في المائة في عام 2021.

وفي الأردن، تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة 95 في المائة من القطاع الخاص، ويعمل ما نسبته 52 في المائة من مجموع القوى العاملة في البلد بشكل غير نظامي. وتُعَدُّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك القطاعات غير النظامية، من بين الأكثر تضرراً بأزمة الجائحة، ما يثير القلق بشأن معدلات البطالة في الأردن. ومن المتوقع أن يفقد العديد من الأردنيين العاملين في الخارج وظائفهم، وأن يعودوا إلى ديارهم، ما سيرفع معدل البطالة الوطني بنحو 2.7 نقطة مئوية في عام 2020 ليصل إلى 17.41 في المائة، وبنحو 3.86 نقطة مئوية في عام 2021 ليصل إلى 21.27 في المائة.

وأما الاقتصاد اللبناني، فيكاد يصاب بالشلل منذ بدء الاحتجاجات في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وُعد تفشي جائحة كوفيد-19، دخل لبنان في حالة إغلاق، وعانى من أزمة مالية وتضخم في الأسعار بسبب انخفاض قيمة الليرة اللبنانية. ونتيجة لهذه الأوضاع، من المتوقع أن يفقد البلد العديد من مشاريعه الصغيرة والمتوسطة الحجم، فيفقد مئات الآلاف من العاملين وظائفهم في قطاعات التعليم والخدمات والمصارف، علاوة على آلاف العاملين اللبنانيين في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان الأفريقية الذين سُرِّحوا من وظائفهم وعادوا إلى ديارهم. ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في لبنان بنحو 1.81 نقطة مئوية في عام 2020، وبحوالي 2.91 نقطة مئوية في عام 2021. وتحت وطأة الاحتجاجات المستمرة، وعدم الاستقرار السياسي، وتدابير الإغلاق المؤقت والدائم، والانفجار في مرفأ بيروت، سيواجه سوق العمل في لبنان تحديات كبيرة في السنوات المقبلة، حيث يتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 10.2 في المائة على الأقل.

وفي المغرب، أفادت وزارة الشغل والإدماج المهني أن 113,000 شركة أوقفت عملياتها منذ 15 آذار/مارس 2020، وأن أكثر من 700,000 موظف لم يتمكنوا من العمل أو سُرِّحوا من وظائفهم. ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في المغرب بنحو 2.76 نقطة مئوية في عام 2020 ليصل إلى 11.78 في المائة، وبنحو 3.46 نقطة مئوية في عام 2021 ليصل إلى 15.24 في المائة. وفي تونس، اتخذت الحكومة سلسلة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية لدعم أصحاب المشاريع والشركات في الحفاظ على فرص العمل والدخل في جميع القطاعات. ومع ذلك، من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة بحوالي 2.18 نقطة مئوية في عام 2020 ليصل إلى 18.02 في المائة، وبحوالي 2.93 نقطة مئوية في عام 2021 ليبلغ 21.1 في المائة.

والصومال هي أقل البلدان تأثراً من حيث البطالة في المنطقة العربية. فتعمل نسبة 83 في المائة من القوى العاملة الوطنية في قطاع الزراعة، الذي لا ينطوي على مخاطر اقتصادية كبيرة لا على أصحاب العمل ولا على الموظفين. وأما النسبة المتبقية من القوى العاملة (17 في المائة)، فتتوزع على مختلف القطاعات، بما فيها تلك الأكثر تضرراً من جراء الجائحة. ومن المتوقع لمعدل البطالة في الصومال أن يشهد زيادة طفيفة بنسبة 0.57 نقطة مئوية في عام 2020، ليصل إلى 11.92 في المائة.

دال. ظروف العمال المهاجرين

عرَّضت الجائحة العمال المهاجرين في المنطقة والعالم لمخاطر كبيرة. وتستضيف المنطقة 35 مليون مهاجر دولي، 31 في المائة منهم من النساء[18]. ويتركز هؤلاء المهاجرون، بدرجة رئيسية، في بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان. ويمثل غير المواطنين غالبية السكان في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت (80 في المائة من السكان في الإمارات العربية المتحدة وقطر). وتستضيف بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة أكثر من 10 في المائة من العمال المهاجرين على الصعيد العالمي. وتحلّ المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

الأردن

ارتفاع معدل البطالة الوطني بنحو **2.7 نقطة مئوية** في عام 2020 وبنحو **3.86 نقطة مئوية** في عام 2021

لبنان

ارتفاع معدل البطالة الوطني بنحو **1.81 نقطة مئوية** في عام 2020 وبنحو **2.91 نقطة مئوية** في عام 2021

المغرب

ارتفاع معدل البطالة الوطني بنحو **2.76 نقطة مئوية** في عام 2020 وبنحو **3.46 نقطة مئوية** في عام 2021

تونس

ارتفاع معدل البطالة الوطني بنحو **2.18 نقطة مئوية** في عام 2020 وبنحو **2.93 نقطة مئوية** في عام 2021

الصومال

ارتفاع معدل البطالة الوطني بنحو **0.57 نقطة مئوية** في عام 2020

الشكل 3.3 إسقاطات معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة في عدد من البلدان العربية، 2018-2022

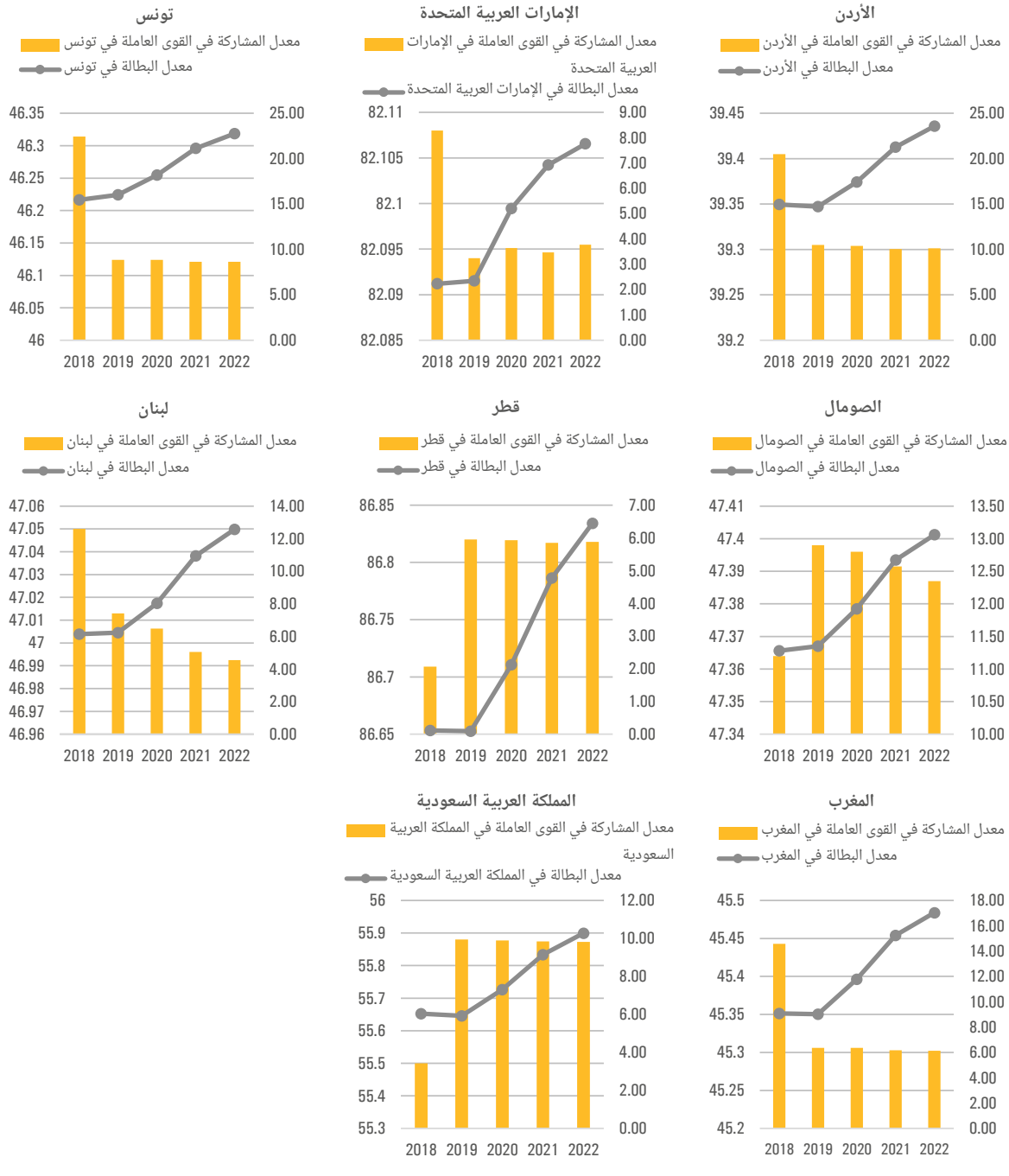

المصدر: من تجميع الإسكوا.

في المرتبتين الثالثة والخامسة، على الترتيب، بين بلدان العالم من حيث عدد المهاجرين الوافدين. ومعظم هؤلاء العمال من جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، وشرق أفريقيا (إثيوبيا وأوغندا وكينيا)[19].

وقد أضر كل من الجائحة وحظر السفر والقيود المفروضة بسبب الإغلاق بسُبُل عيش العمال المهاجرين، وأعاق قدرتهم على إعالة أفراد أسرهم في بلدانهم الأصلية. ومعظم العمال المهاجرين في المنطقة إما يعملون لحسابهم الخاص أو في قطاعات لا تتوفر فيها سوى الحد الأدنى من الحماية للعاملين، ما يجعلهم عرضة للخطر خلال فترات الركود الاقتصادي. وقوانين العمل، في جميع البلدان العربية تقريباً، تنص صراحة على استثنائهم. ويخضع معظم العمال المهاجرين في المنطقة لنظام الكفالة[20]، الذي يمنع العمال المهاجرين مغادرة البلاد، أو الانتقال إلى وظيفة أخرى، أو الاستقالة من وظيفة دون موافقة الكفيل أو حتى بعد نهاية مدة العقد[21]. ويبعث هذا النظام على قلق بالغ بشأن أوضاع العاملين أثناء الجائحة، ويؤثر بدرجة غير متناسبة على النساء نتيجة لطبيعة وظائفهن، فالنساء المهاجرات يشكلن نسبة عالية من العاملين المنزليين في المنطقة. وحتى على الصعيد العالمي، فإن 6 من كل 10 نساء عاملات هن عاملات منزليات مهاجرات[22].

هاء. اللاجئون والنازحون داخلياً

عصف الصراع المسلح والفقر والمجاعة والفساد والتنافس السياسي بالعديد من البلدان العربية، فأضحت هذه العوامل بمثابة حاجز أمام تنمية المنطقة والازدهار المشترك بين بلدانها وسكانها. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، باتت أوضاع حوالي 16 مليون إنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعثة على القلق[23]. ويتزايد عدد اللاجئين والنازحين داخلياً في المنطقة. وفي العالم، ككل، 70.8 مليون نازح قسراً في جميع أنحاء العالم[24]، و41.4 مليون نازح داخلياً. وبحلول نهاية عام 2019، كان هناك في العالم 79.5 مليون نازح قسراً و26 مليون لاجئ، ويعيش 80 في المائة من النازحين في العالم في البلدان المتأثرة في ظروف يسودها انعدام الأمن وسوء التغذية[25]. وكذلك، يتسبب اللاجئون والنازحون داخلياً بضغوط كبيرة على الهياكل الأساسية والمؤسسات العامة في البلدان المضيفة، وينافسون المواطنين على الموارد والخدمات والغذاء والمياه والمساكن والأراضي، ومعظمها محدودة أو حتى شحيحة. ومع استمرار الاضطرابات في المنطقة العربية، تواجه بلدان مضيفة عديدة طلباً جارفاً على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية والطاقة والنقل وفرص العمل. يؤدي مستوى الطلب هذا إلى تضخم في الأسعار مع انخفاض في الأجور، لكل من السكان المحليين واللاجئين.

وفي آب/أغسطس 2019، كان هناك 6.2 مليون نازح سوري، علاوة على 5.6 مليون شخص مسجلين كلاجئين في الأردن وتركيا والعراق ولبنان ومصر وشمال أفريقيا[26]. والأزمة السورية، إذ تدخل عامها التاسع، لا تزال أكبر أزمة لاجئين في العالم. وفي العراق، حتى أيلول/سبتمبر 2019، كان هناك ما لا يقل عن 1.55 مليون مشرد داخلياً، كما سُجِّل 257,000 لاجئ عراقي في البلدان المجاورة لدى مفوضية الأمم المتحدة

السامية لشؤون اللاجئين. ويعيش حوالي 32 ألف شخص في مخيمات في الحسكة في الجمهورية العربية السورية، دون تسجيل رسمي. وأما ليبيا، فقد قوّض الصراع الدائر فيها جميع النُظُم والقطاعات في البلد. وفي ليبيا 373,709 نازح علاوة على 48,626 لاجئ مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وثمة بواعث على القلق بشأن أشخاص آخرين خارج دائرة الصراع. ووفقاً لمصفوفة تتبُّع النزوح، هناك 1.2 مليون نازح داخلياً في الصومال، وكذلك مليوني نازح داخلياً في السودان. ووفقاً لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)[27]، هناك 6,293,390 لاجئ مسجل، ويتوزعون في الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة ولبنان، علاوة على 238,000 نازح داخلياً وفقاً لمركز رصد النزوح الداخلي. ونتيجة للصراع في اليمن، بلغ عدد الأفراد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية 18.8 مليون نسمة، أي أكثر من 80 في المائة من مجموع سكان اليمن. وقد سُجِّل في اليمن ما يقرب من 4 ملايين نازح داخلياً و276,000 لاجئ في عام 2019. وأُبلِغ عن أول حالة من كوفيد-19 في اليمن في 10 نيسان/أبريل 2020، وتسبب ذلك بقلق بالغ إزاء انتشار الفيروس في بلد يواجه بالفعل إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في التاريخ المعاصر، حيث يواجه نصف سكانه خطر المجاعة[28].

وتؤثر الجائحة بدرجة غير متناسبة على المهمشين اقتصادياً في المجتمع، وعلى طالبي اللجوء، واللاجئين، والمشردين داخلياً وكذلك على المجتمعات المضيفة. ويهدد الفيروس 55 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات انسانية في المنطقة التي تضم حوالي 26 مليون لاجئ ونازح داخلياً[29]. وتكتنف المخاطر المعونة الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات الطبية والخدمات الصحية والغذاء والمياه والصرف الصحي. ويَصعُب تطبيق تدابير التباعد الاجتماعي في مخيمات اللاجئين ومستوطنات النازحين داخلياً بسبب كثافتها السكانية العالية. والخدمات الصحية المتاحة فيها محدودة، ما قد يزيد

الشكل 4.3 اللاجئون والنازحون قسراً في المنطقة العربية، 2019

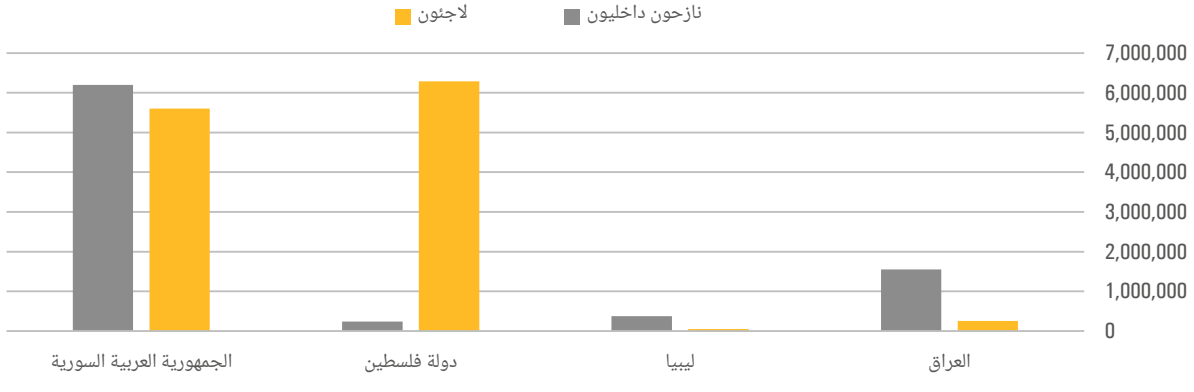

المصادر: UNHCR, 2020c, 2020d; UNRWA, 2019; Internal Displacement Monitoring Centre, 2019.

من تعرض السكان فيها إلى مخاطر صحية شديدة، لا سيما وأن العديد منهم يعاني أصلاً من مشاكل صحية أساسية.

وتعاني بلدان مضيفة عديدة من عقبات اجتماعية واقتصادية خطيرة تؤثر على كلٍّ من اللاجئين والسكان المحليين. ويبلغ عدد اللاجئين السوريين في لبنان 910,256 لاجئ، وفي الأردن 656,213 لاجئ. وتشكل الإناث نسبة 52.1 في المائة من اللاجئين في لبنان ونسبة 50.1 في المائة من اللاجئين في الأردن[30]. وعلاوة على مخاطر الفيروس، ستُعَرِّض العوامل المعقدة النساء والفتيات النازحات قسراً لتزايد العنف، ولا سيما الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ولربما يفضي تدهور الأوضاع الاقتصادية وشدة الأعباء من جراء الجائحة إلى تزايد زواج الأطفال وممارسة الجنس للبقاء على قيد الحياة. وتقديم الرعاية يمثل عبئاً إضافياً على العديد من النساء النازحات قسراً. وتعسّر قيود الإغلاق والتنقل حصول النساء على الخدمات، ولا سيما الملاجئ التي أثرت عليها تدابير الإغلاق. وفي لبنان، يعيش أكثر من 75 في المائة من عائلات اللاجئين السوريين في ملاجئ مكتظة تحت ظروف خطرة لا تلبي أدنى المعايير الإنسانية[31]. وحوالي 63 في المائة من الأسر المعيشية السورية اللاجئة آمنة غذائياً، لكن الأسر التي ترأسها نساء تعاني من انعدام الأمن الغذائي (35 في المائة) بدرجة أكبر من الأسر التي يرأسها رجال (28 في المائة)[32]. والمبلغ المتاح للإنفاق، بالنسبة إلى حوالي 55 في المائة من هؤلاء اللاجئين، هو أقل من 2.9 دولار يومياً. وستفرض الجائحة ضغوطاً وأعباء اقتصادية إضافية على اللاجئين، ما سيفاقم من أوضاعهم الإنسانية المتردية أصلاً، وسيعانون من القيود المفروضة على خدمات الرعاية الصحية[33]. ويُرجَّح أيضاً أن يشتد التمييز ضد اللاجئين والنازحين داخلياً، وأن تتزايد احتياجات تمويل المعونة الإنسانية بشكل كبير.

واو. الملاحظات الختامية والتوصيات

قبل تفشي الجائحة، كان عدم الكفاءة وعدم المساواة يعوقان التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. وقد فاقمت الجائحة من وطأتهما، لتُحْدِث أزمة غير مسبوقة لا بد من التخفيف من آثارها. ويتطلب ذلك البحث في التدابير التالية:

- التعاون والتضامن على الصعيدين الوطني والدولي، ولعلهما يمثلان خط دفاع هام إزاء تداعيات الجائحة؛
- ينبغي التأكد من أن السياسات والإجراءات المتخذة للتصدي للجائحة تصل إلى جميع الفئات الاجتماعية، وتتكفل بعدم إهمال أحد، ولا سيما النساء والفتيات الأكثر تهميشاً وتَعرُّضاً للمخاطر، واللاجئون والنازحون داخلياً المقيمون في مخيمات أو في مستوطنات غير نظامية، والسجناء، والعمال المهاجرون، والمهاجرون المحتجزون، والأشخاص ذوو الإعاقة؛
- ينبغي أن تكون السياسات الوطنية شاملة ومناسبة التوقيت وحسنة التنسيق لحفز النمو الاقتصادي وزيادة الطلب على العمالة؛
- لا بد من أن تساعد الحكومات في حماية الشركات، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال خفض الرسوم على أرباب العمل في القطاعات الأكثر تضرراً، وتقديم إعفاءات ضريبية موسعة، وخفض أسعار الفائدة؛
- ينبغي تقديم حزم تعويضات للعاملين في القطاع غير النظامي، لا سيما وأن أكثر من نصف هؤلاء هم من النساء؛
- يجب إدماج أبعاد المساواة بين الجنسين في الاستجابات الاقتصادية للبلدان، خاصة وأن التباعد الاجتماعي وإغلاق المدارس سيعطّل نساء كثيرات عن وظائف مدفوعة الأجر لتحمل أعباء غير متناسبة من المسؤوليات المنزلية والعمل غير المدفوع الأجر، ما قد يزيد من الضغوط النفسية ومشاكل الصحة العقلية.